

Distr.: General  
30 April 2024  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2024

الدورة التاسعة والسبعون

البند 11 (ب) من جدول الأعمال

البند 21 (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد 2022-2031

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

يعرض هذا التقرير معلومات عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعدد 2022-2031 خلال سنته الثانية، وهو مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 233/78 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/2023 ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في تحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة وغاياته، وعن التقدم المحرز في رصده، والتوصيات المتصلة بتنفيذه كاملاً. وترد البيانات الأساسية في مرفق هذا التقرير.

\* A/78/50.

\*\* قُدم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310524 140524 24-07761 (A)



## أولاً - الاستثمار في الناس في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات من أجل عدم ترك أحد خلف الركب

1 - لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه صعوبات في التعافي على نحو تام من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ففي عام 2023، فقدت هذه البلدان 10 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي قياساً إلى اتجاهات النمو المقدر قبل الجائحة. وكانت جهود أقل البلدان نمواً لإنعاش اقتصاداتها عرضةً لتداعيات تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية وأزمة تكاليف المعيشة.

2 - وأصبح ما يقرب من 15 مليون نسمة آخرين يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نمواً في عام 2023 مقارنة بعام 2019، ليصل مجموعهم إلى أكثر من 380 مليون نسمة<sup>(1)</sup>. وتُبرز هذه الزيادة ضعف سكان أقل البلدان نمواً في وجه الأزمات العالمية، والحاجة الماسة لأن تكون أهداف التدخلات والدعم الدولي على قدر أكبر من الاستهداف حتى يمكن مكافحة الفقر المتعدد الأبعاد. فليُنَفَّذ برنامج عمل الدوحة، من الضروري أن تكون جهود التعافي طويلة الأجل وشاملة للجميع وتُعطي الأولوية للفئات الأضعف وتُعزز القدرة على الصمود في وجه الأزمات المقبلة.

### توفير الحماية الاجتماعية العامة

3 - يهدف برنامج عمل الدوحة إلى زيادة التغطية في أقل البلدان نمواً بنظم الحماية الاجتماعية الشاملة والعامة المناسبة للسياق الوطني. غير أن 14 في المائة فقط من السكان في أقل البلدان نمواً مشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية مقارنة بنسبة 45 في المائة في البلدان النامية و 85 في المائة في البلدان المتقدمة النمو.

4 - وعلاوة على ذلك، لا يُنفَق سوى 2,08 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وهو ما يقل عن عشر الإنفاق على الحماية الاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو. ويتطلب تحقيق أهداف التغطية بنظم الحماية الاجتماعية العامة أن تزيد أقل البلدان نمواً من الاعتمادات التي ترصدها للحماية الاجتماعية بنسبة 11,1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2020.

### الاستثمار في الشباب والتعليم

5 - فاقمت جائحة كوفيد-19 محدودية سبل الحصول على التعليم الجيد الشامل للجميع في أقل البلدان نمواً، وهو ما يقلل من فرص شبابها لكسب ما يؤمّن لهم العيش الكريم، ويُبقيهم في حلقة مفرغة يطبعها انخفاض الدخل والفرص التعليمية والافتقار إلى فرص العمل اللائق والمنتج.

6 - ولا تزال معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي منخفضة في أقل البلدان نمواً (49 في المائة في التعليم الثانوي و 11 في المائة في التعليم العالي في عام 2022). وتشكل الصعوبات الاقتصادية، مقترنة بارتفاع معدلات التسرب من المدارس، عقبات أمام الوفاء بالنقاط المرجعية المتعلقة بالتعلّم.

(1) تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

7 - وبالنظر إلى الارتباط الكبير بين التعليم الجيد ونصيب الفرد من الدخل في البلدان، من المهم جدا الاستثمار في التعليم على جميع المستويات والحد من التفاوتات الجنسانية، مثل التفاوتات على صعيد الفرص الاقتصادية، في أقل البلدان نمواً لأن عدد سكانها لا يزال ينمو بمعدل أسرع من معدل نموها في البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية.

8 - ولتحقيق التنمية على المدى الطويل، من بالغ الأهمية الاستثمار في الشباب بسبل منها على الأخص توفير التعليم العالي الجيد. ومن المسلم به على نطاق واسع أن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هي المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتصنيع. غير أن أقل البلدان نمواً متخلفة عن الركب من حيث قدرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهو ما يحد من قدرتها على النمو واجتياز التحول الهيكلي اللازم. ولذلك، فمن الأولويات القصوى أن تُعزَّز سبل الحصول على التعليم الجيد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بطرق منها النظر في إقامة جامعة افتراضية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على نحو ما هو مقترح في برنامج عمل الدوحة<sup>(2)</sup>.

#### مشاركة النساء والفتيات على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

9 - لقد أحرز تقدم على الصعيد العالمي في تحقيق المساواة بين الجنسين، لكن لا تزال النساء والفتيات في أقل البلدان نمواً يواجهن حواجز هائلة. ففي أقل البلدان نمواً، تقل نسبة النساء في البرلمانات عن المتوسط العالمي. وتشكل رواندا والسنغال استثناء بوجودهما ضمن قائمة البلدان الـ 15 حيث يوجد أكبر عدد من النساء في البرلمان على مستوى العالم<sup>(3)</sup>. وتواجه النساء المرشحات لمناصب سياسية صعوبات عديدة منها صعوبة الحصول على الدعم من الأحزاب السياسية الكبرى، والتميز، والأعراف الثقافية.

10 - وقد أحرز تقدم في أقل البلدان نمواً في تحقيق المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف ضد المرأة والممارسات الضارة بها. ففي عام 2022، كانت نسبة النساء في أقل البلدان نمواً اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً وتزوجن قبل بلوغهن سن 15 أو 18 عاماً أقل بثلاث نقاط مئوية مما كانت عليه في عام 2017. غير أن هذه النسبة لا تزال ضعف المتوسط العالمي. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان حصول النساء والفتيات على ما يلزم من فرص لتحقيق إمكاناتهن في المجتمع وحماية حقوقهن.

11 - وتؤدي النساء الريفيات دوراً هاماً في تأمين الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً، فهن يساهمن في كل مرحلة من مراحل المنظومة الغذائية. غير أنهن يعملن في الغالب بأعداد أكبر من أعداد الرجال في أعمال منخفضة الأجر وغير قارة وغير نظامية، وتتاح لهن فرص قليلة لتنمية مهاراتهم. وعلاوة على ذلك، يتحملن أكثر من غيرهن أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر، وتقل احتمالات أن يملكن ممتلكات. ونظراً لدور المرأة الحاسم في المجتمع، يجب تقليل الحواجز التي تواجهها إذا ما أُريد تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

(2) سيُنشر تقرير للأمم المتحدة عن مدى إقامة جامعة افتراضية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عام 2024.

(3) الاتحاد البرلماني الدولي، "الترتيب الشهري للبرلمانات الوطنية حسب نسبة تمثيل المرأة فيها"، قاعدة بيانات Parline للاتحاد البرلماني الدولي. متاح على الرابط التالي: <https://data.ipu.org/women-ranking?month=12&year=2023>.

## الجوع وسوء التغذية

- 12 - تواصل أقل البلدان نمواً إحراز تقدم في الحد من نقص التغذية على نحو ما لوحظ في عام 2022. لكنها لا تزال تعاني أكثر من غيرها من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والظواهر الجوية القاسية، مما يزيد من ضعفها.
- 13 - وسكان أقل البلدان نمواً، ولا سيما الفقراء منهم وأضعفهم، بمن فيهم النساء والفتيات، هم الأكثر معاناة من الجوع. فنقص التمويل والاعتماد على مصادر الغذاء الخارجية والتضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية كلها عوامل زادت من استفحال انعدام الأمن الغذائي وفاقمت خطر الفقر والجوع.
- 14 - وتفاقم أيضاً سوء التغذية في صفوف الأطفال بسبب استمرار أزمة الغذاء والتغذية، وهو ما يزيد من الإضرار بنموهم ونمائهم وآفاقهم المستقبلية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 مليون طفل كانوا يعانون من سوء التغذية في أقل البلدان نمواً في عام 2022<sup>(4)</sup>.
- 15 - ويتواصل بذل الجهود للحد من انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن آلية تخزين الأغذية المقترحة في برنامج عمل الدوحة أن تعزز إلى حد كبير قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود في وجه الصدمات الخارجية من خلال توفير شبكة أمان لأضعف الفئات (انظر A/77/291)<sup>(5)</sup>.

## تعزيز الصحة والرفاه<sup>(6)</sup>

- 16 - بالمقارنة مع عام 2015، بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً لتوفير الرعاية الصحية والحد من وفيات الأمومة. ففي عام 2022، تمت نسبة 73 في المائة من الولادات في أقل البلدان نمواً تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة مقارنة بنسبة 61 في المائة في عام 2015.
- 17 - ويستمر إحراز تقدم في مجال الصحة الإنجابية في أقل البلدان نمواً، وإن لم يعادل المتوسط العالمي. وكانت نسبة 60 في المائة من النساء في سن الإنجاب راضيات عن الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة في عام 2023، وهذه نسبة تفوق نسبة 55 في المائة المسجلة في عام 2015.
- 18 - وفي عام 2022، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت السلطات المدنية ولاداتهم في أقل البلدان نمواً 47 في المائة، في حين كان المتوسط العالمي يبلغ 77 في المائة. ويبرز ذلك أن أقل البلدان نمواً لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه لضمان أن يكون لكل فرد هوية قانونية، وللمظلّم الهيكلية، وتوفير فرص متساوية.

(4) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "سوء تغذية الأطفال: أيار/مايو 2023"، قاعدة بيانات اليونسف عن التغذية. متاحة على الرابط التالي: <https://data.unicef.org/topic/nutrition/malnutrition/>.

(5) سيُنشر تقرير متابعة مشفوعاً بدراسة جدوى مفصلة في أيلول/سبتمبر 2024.

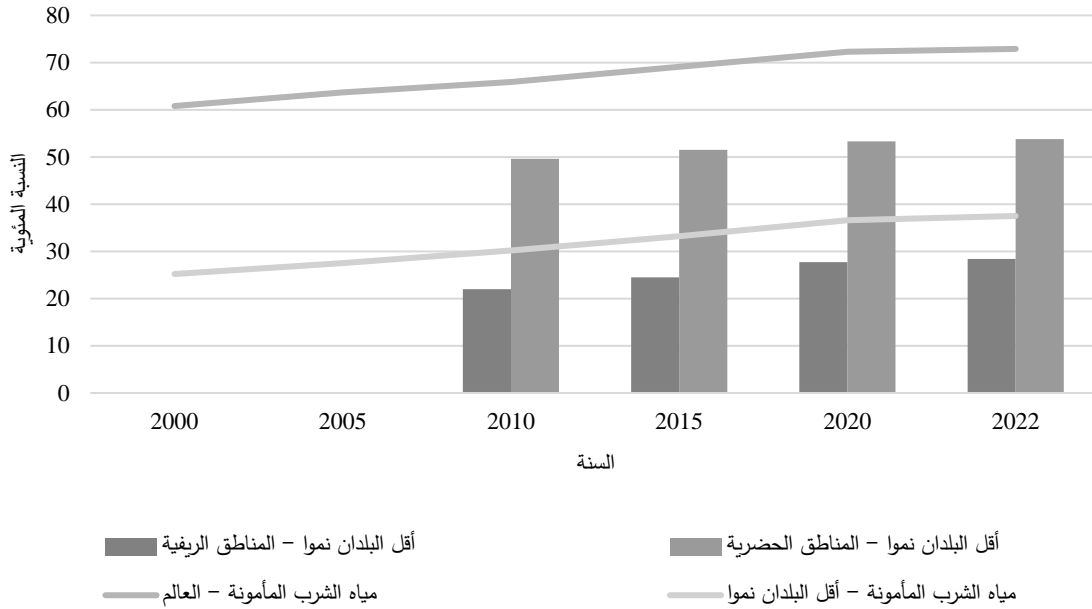
(6) انظر المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64 المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

## المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

19 - في عام 2022، كان 63 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً يفتقرون إلى خدمات مياه تدار بطريقة مأمونة، في حين كان المتوسط العالمي يبلغ 27 في المائة، وهو ما يبرز التفاوت الكبير بين معدلات أقل البلدان نمواً والمتوسط العالمي (انظر الشكل الأول)<sup>(7)</sup>.

### الشكل الأول

النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة



المصدر: المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64، المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

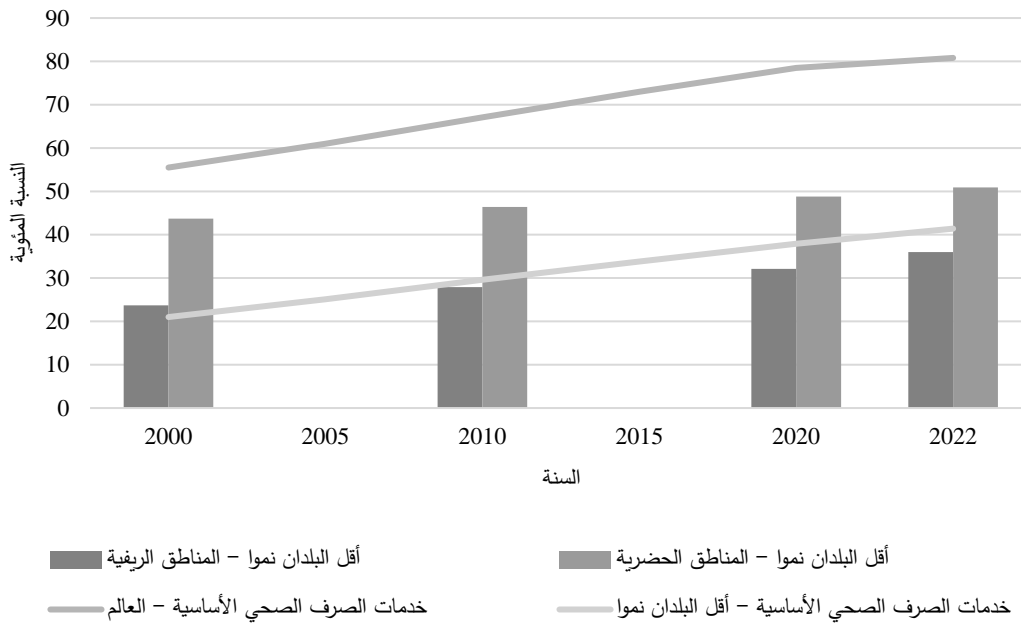
20 - وكان لدى 41 في المائة فقط من السكان في أقل البلدان نمواً إمكانية الاستفادة من خدمات الصرف الصحي الأساسية، حيث بلغت نسبتهم 36 في المائة في المناطق الريفية و 51 في المائة في المناطق الحضرية (انظر الشكل الثاني)<sup>(8)</sup>.

(7) انظر UNICEF and World Health Organization (WHO), *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000–2022: Special Focus on Gender* (New York, 2023).

(8) المرجع نفسه.

## الشكل الثاني

## النسبة المئوية لسكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية



المصدر: المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64، المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

21 - ولضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي على نحو مستدام ومنصف بحلول عام 2030، سيلزم أن تبذل أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات المحلية، جهوداً منسقة.

## الهجرة والتنقل

22 - تختلف أنماط الهجرة من بلد إلى آخر، لكن أقل البلدان نمواً هي في الغالب منشأً للمهاجرين أكثر من كونها مقصداً لهم. ومع ذلك، فإن إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وتشاد والسودان من البلدان المستضيفة لأكثر عدد من اللاجئين في العالم.

23 - وأحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً في صياغة سياسات للهجرة. ومقارنة بالمتوسط العالمي الذي كان يبلغ 62 في المائة في عام 2021، لدى 58 في المائة من أقل البلدان نمواً سياسات للهجرة تيسر الهجرة والتنقل على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول.

24 - ويسهم عدم الاستقرار والنزاعات وتغير المناخ والمصاعب الاقتصادية في أقل البلدان نمواً في زيادة معدلات الهجرة. ففي عام 2022، كانت نسبة اللاجئين من البلدان الأقل نمواً تبلغ 1 007,8 شخص من كل 100 000 مواطن من مواطنيها، بينما كان المتوسط العالمي يبلغ 397,8 لاجئاً<sup>(9)</sup>.

(9) انظر المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64 المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

## الحوكمة وبناء السلام

- 25 - تُقوض النزاعات الدائرة منذ أمد بعيد والنزاعات الجديدة في مختلف أنحاء العالم السلام والأمن العالميين ويُفاقم تعرض أقل البلدان نمواً لصدمات خارجية بسبب تأثيرها في أسعار الوقود والسلع الأساسية الأخرى. وأدت النزاعات في أقل البلدان نمواً أيضاً إلى تقاُم الضعف وتعطُّل النشاط الاقتصادي، ودفعت إلى النزوح، وتزايدت بسببها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتعيق النزاعات كذلك الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة، بل تُقوض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتسببها في توقف الجهود الرامية إلى تطوير البنية التحتية والتكيف مع المناخ وبناء القدرة على الصمود.
- 26 - ويندرج 24 من 39 بلداً هشاً متضرراً من النزاعات في العالم ضمن مجموعة أقل البلدان نمواً<sup>(10)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 231 مليون نسمة في أقل البلدان نمواً سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2024 مقارنة بما عدده 190 مليون في عام 2022<sup>(11)</sup>.
- 27 - وينبغي أن يكون دعم أقل البلدان نمواً في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمجتمعات السلمية من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي.

## ثانياً - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً

- 28 - تُسلط الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية الضوء على ما تتطوي عليه التطورات والابتكارات التكنولوجية من إمكانات بعيدة المدى ومفعولٍ متعدد الأبعاد. ويزيد الاعتراف بالدور الإيجابي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مواجهة التحديات التنموية، بما في ذلك في قطاعات الرعاية الصحية والزراعة والتعليم والحكومة. وينطبق ذلك بشكل خاص على النكاه الاصطناعي، فهو ينطوي على إمكانات هائلة لتحقيق كفاءات غير مسبوقة تُمكن من إحداث التحول في قطاعات لها أهمية حاسمة في تحقيق الازدهار في أقل البلدان نمواً ومواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في المجتمع.
- 29 - ويقر برنامج عمل الدوحة بأن أقل البلدان نمواً تعاني من نقص كبير في ما يتصل بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من بنى تحتية وقدرات بشرية ومؤسسية. ووفقاً لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2022 لأقل البلدان نمواً البالغ عددها 32 دولة، يحتل 21 بلداً مرتبة في الربع الأسفل من المؤشر. ويعكس ذلك استمرار تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب في الابتكار واعتماد التكنولوجيات الجديدة وتنفيذ السياسات والنهج الكفيلة بإنماء وتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار فيها بسبب النقص في البنى التحتية والموارد (المالية والتقنية) وعدم كفاية الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات وفي البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- 30 - ولم يصل أي بلد من أقل البلدان نمواً إلى درجة إنفاق نسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، لكنها سحرت انخفاض التكاليف ونُهجا مُقتصدة للتوصل إلى نتائج علمية ومعارف قيّمة بوسائل محدودة<sup>(12)</sup>. وساهم ذلك في زيادة كبيرة في المنشورات العلمية في أقل البلدان نمواً

(10) World Bank, "Classification of fragile and conflict-affected situations", 10 July 2023

(11) الأمم المتحدة، مكتب تسيق الشؤون الإنسانية، *اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2024*، تقرير مختصر (2023).

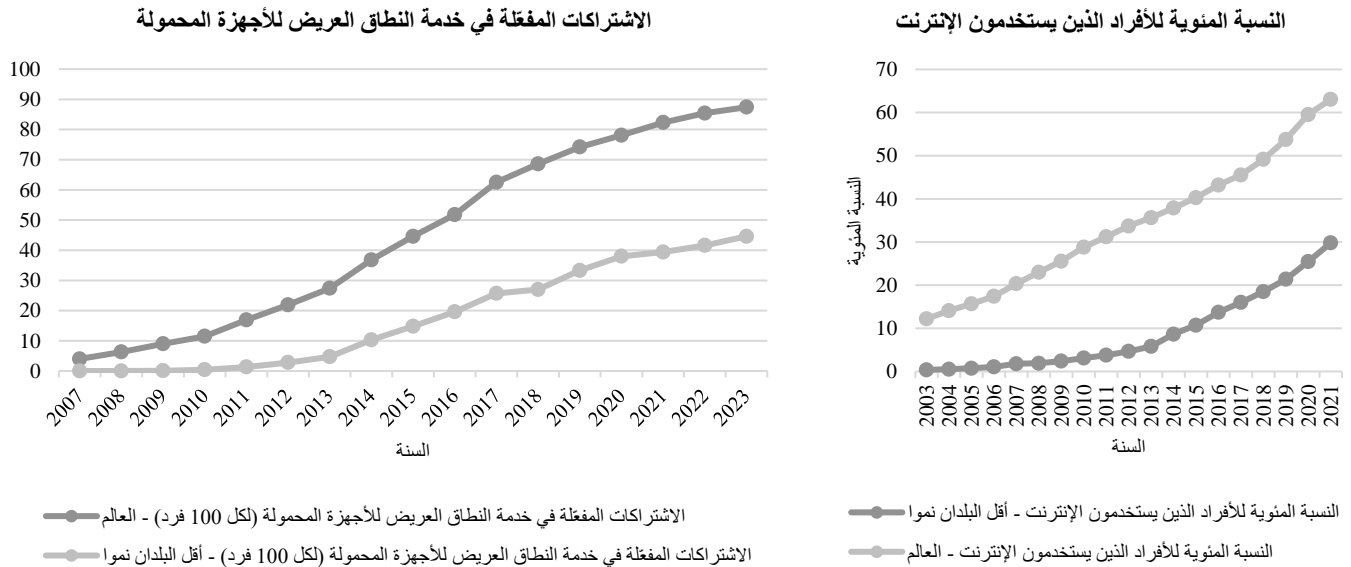
(12) انظر [www.un.org/technologybank/](http://www.un.org/technologybank/)

في الفترة بين عامي 2000 و 2020، حيث حققت نمواً أسرع من النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، تظل المنشورات في أقل البلدان نمواً أقل بكثير من متوسطها في العالم. ولتغلب على هذا التحدي، يجب تعزيز التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية والقطاع الخاص حتى يتسنى القيام بما يلزم من حوار وتآزر هادفين لصالح أقل البلدان نمواً.

31 - ويمثل سكان أقل البلدان نمواً الذين لا يزالون غير موصولين بخدمة الإنترنت في عام 2022 نسبة 27 في المائة من سكان العالم غير الموصولين بخدمة الإنترنت، في حين أن سكان أقل البلدان نمواً لا يمثلون سوى 14 في المائة من سكان العالم. وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نمواً 36 في المائة في عام 2022، وكانت المعدلات أقل بكثير في صفوف النساء (30 في المائة) وسكان المناطق الريفية (28 في المائة). والفارق أكبر أيضاً فيما يخص خدمة النطاق العريض، فمعدل الاشتراكات في خدمة النطاق العريض للأجهزة المحمولة في أقل البلدان نمواً يبلغ 42 في المائة، أي نصف المتوسط العالمي. ويُعزى هذا التقدم المحدود إلى استمرار مواجهة صعوبات في قطاعات التنمية الأخرى مثل الكهرباء. (انظر الشكل الثالث)<sup>(13)</sup>.

الشكل الثالث

### الاستفادة من خدمة الإنترنت والنطاق العريض



المصدر: حسابات ذاتية مستمدة إلى بيانات مستمدة من الاتحاد الدولي للاتصالات.

32 - ولا تزال الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كبيرة في أقل البلدان نمواً، حيث تبلغ نسبة الموصولين بخدمة الإنترنت 55 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 26 في المائة في المناطق الريفية. ولتوفير خدمة النطاق العريض بالسعر المعياري العالمي المحدد لها، يلزم ألا تزيد تكلفة خدمة النطاق

International Telecommunication Union (ITU), *Measuring digital Development: Fact and Figures – (13)*  
.Focus on Least Developed Countries (Geneva, 2023)



العريض الثابت عن 2 في المائة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلد ما، بينما تراوحت أسعار خدمة النطاق العريض في أقل البلدان نمواً في عام 2022 بين 3,6 و 71,6 في المائة من نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي في 90 في المائة من أقل البلدان نمواً حيث تتوفر بيانات في هذا الصدد.

33 - ويمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا في قطاع الزراعة، بطرق منها المنصات الرقمية على سبيل المثال، إلى زيادة الإنتاجية وتنوع المنتجات من خلال تطبيقات الخدمات اللوجستية وخدمات التوزيع الذكية. أما في مجال التصنيع، فيمكن أن تحسّن التكنولوجيات الجديدة تصميم المنتجات وإدارة سلسلة الإمداد حتى تُخفض تكاليف الإنتاج. ولتسريع وتيرة التحول الهيكلي وتعزيز الاستدامة في أقل البلدان نمواً، من بالغ الأهمية إتاحة سبل الاستفادة من التكنولوجيات المرنة غير المضرة بالبيئة التي يمكن تكييفها.

34 - ويقتضي سدّ الفجوات المستمرة في البيانات في أقل البلدان نمواً تعزيز القدرة على إدارة البيانات حتى يمكن القيام بأفضل لحالة العلم والتكنولوجيا والابتكار وحتى يمكن فهمها، ويتطلب ذلك الاستثمار في تنمية القدرات الإحصائية لتحسين مؤشرات عن حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار وللمتمكين من تطبيق الرقمنة تطبيقاً مجدياً، ويتطلب كذلك توجيه الاستثمار حسب الاقتضاء لسد الفجوات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي المهارات والقضاء في نهاية المطاف على الفجوة الرقمية وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ومن شأن توفير البيانات الكافية الخاصة بالسياق أن يكفل أيضاً أن تكون التدخلات فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مناسبةً وتلبي ما يقتضيه السياق.

### ثالثاً - التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار في أقل البلدان نمواً

35 - يلتزم برنامج عمل الدوحة بتعزيز التحول الهيكلي المستدام والشامل للجميع في أقل البلدان نمواً للحد من تعرضها للصدمات حالياً ومستقبلاً بفعل عوامل داخلية أو خارجية على حد سواء.

36 - وانخفضت حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً من حوالي 30 في المائة في عام 2000 إلى 20 في المائة في عام 2018، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 21,2 في المائة في عام 2021. ويشغل قطاع الزراعة أكثر من نصف السكان في أقل البلدان نمواً، مما يجعله المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية. ولذلك، يتوقف نجاح التحول الهيكلي في أقل البلدان على القدرة على إقامة روابط أقوى مع سلاسل الجانب الصناعي والخدمي للأنشطة الزراعية. وفي ظل تزايد تطور سلاسل القيمة الزراعية في العالم، هناك حاجة كبيرة لدعم أقل البلدان نمواً حتى تستفيد من المشهد المعاصر للصناعة الزراعية في الاقتصاد العالمي.

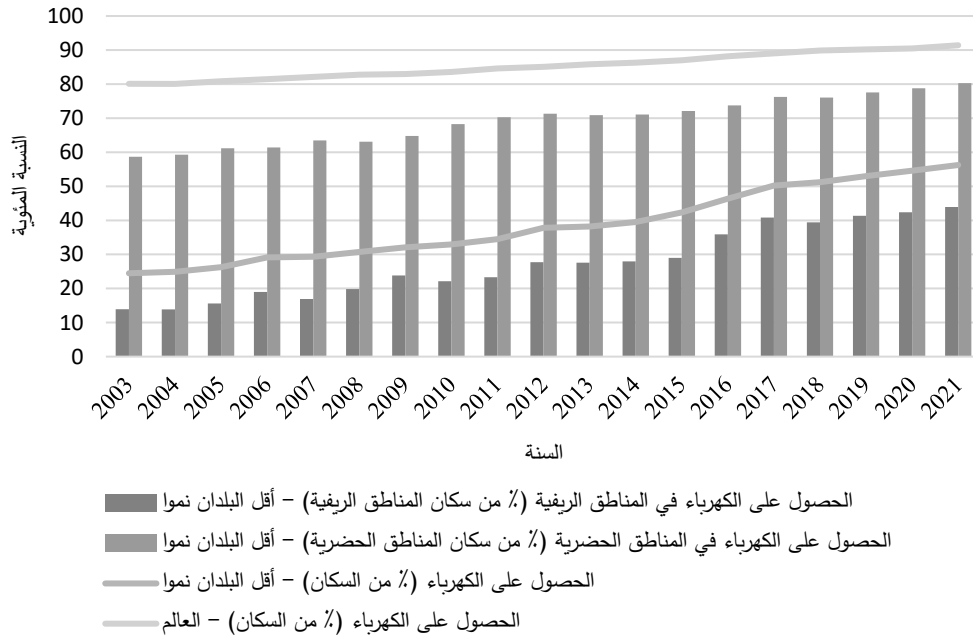
37 - وفي هذا السياق، من المهم جداً تسخير الإمكانيات الكاملة للنساء من خلال الاستثمار في تعليمهن وتنمية مهارتهن، وإتاحة الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، وإزالة الحواجز الأخرى مثل محدودية سبل الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيات الرقمية وعدم الحق في ملكية العقارات والأراضي<sup>(14)</sup>.

(14) لمزيد من التفاصيل، انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية (روما، 2023).

- 38 - ويلزم أن تعزّز أقل البلدان نموا حصتها في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. فقد نمت حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا من 10,8 في المائة في عام 2000 إلى ذروة بلغت 15 في المائة في عام 2020، لكنها لا تزال أقل بكثير من حصتها في البلدان النامية الأخرى<sup>(15)</sup>.
- 39 - وهناك أيضا تفاوتات بين أقل البلدان نموا في أفريقيا وأقل البلدان نموا في آسيا. ففي أقل البلدان نموا في آسيا، بلغت حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي 20 في المائة في عام 2021، بينما ظلت ثابتة إلى حد كبير عند حوالي 10 في المائة في أقل البلدان نموا في أفريقيا. وارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في أقل البلدان نموا من 46 في المائة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حوالي 49 في المائة في الفترة من 2015 إلى 2017، ثم انخفض إلى 47,3 في المائة في عام 2021. وبلغت هذه الحصة في أقل البلدان نموا في آسيا 51,3 في المائة في عام 2021، بينما انخفضت في أقل البلدان نموا في أفريقيا من 48 في المائة في عام 2017 إلى 43,3 في المائة في عام 2021.
- 40 - وفي أقل البلدان نموا في أفريقيا، يتركز الجزء الأكبر من العمالة في القطاع الثالث في الخدمات التي لا تتطلب كثيرا من المعرفة من قبيل تجارة التجزئة والضيافة، وهي في العادة أنشطة منخفضة الإنتاجية والقيمة المضافة وغالبا ما تمارس في القطاع غير النظامي. ويمر العديد من أقل البلدان نموا في آسيا بما يشبه عملية تصنيع يغلب عليها الطابع التقليدي وتتسم بارتفاع حصة الصناعة التحويلية في الناتج والعمالة، والتخصص في الصادرات من الصناعات التحويلية، وانخفاض مستويات الفقر.
- 41 - والبنية التحتية للنقل والطاقة ضرورية لتشغيل الكفو للأصول الإنتاجية الموجودة في أقل البلدان نموا. غير أن البنية التحتية في هذه البلدان لا تزال تواجه تحديات بالغة. فقد بلغت نسبة سكان أقل البلدان نموا الذين يحصلون على الكهرباء 56 في المائة في عام 2021، مُرتفعةً من 33 في المائة في عام 2010. ولا يزال الحصول على الطاقة في المناطق الريفية أقل، حيث بلغ 45 في المائة تقريبا في عام 2021 (انظر الشكل الرابع).

(15) بلغت حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية 22 في المائة في عام 2021.

الشكل الرابع  
الحصول على الكهرباء



المصدر: حسابات ذاتية مستندة إلى المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64 المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>

42 - وبلغت نسبة السكان المتاح لهم خيارات للطهي النظيف في أقل البلدان نمواً 25 في المائة، أي ما يقرب من ثلث المتوسط العالمي وهو 71 في المائة. وتزداد حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ببطء في أقل البلدان نمواً، حيث يبلغ متوسطها 12 في المائة. وبينما ارتفع معدل نمو نصيب الفرد في العالم النامي من قدرات الطاقة المتجددة، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب 9,6 في المائة خلال الفترة من 2016 إلى 2021، كان النمو أقل بكثير في أقل البلدان نمواً (5,5 في المائة). ويدعو هذا الاتجاه للقلق لأنه يؤكد الحاجة الملحة إلى مزيد من الدعم لتحقيق غاية برنامج عمل الدوحة المتمثلة في مضاعفة التمويل المقدم إلى أقل البلدان نمواً من جميع المصادر لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة.

43 - ويلزم أن تكفل الشراكات بين أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة في التنمية والقطاع الخاص أن تكون الجهود الرامية إلى كفاءة حصول الجميع على مصادر الطاقة الحديثة والانتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة جهوداً فعالة من حيث التكلفة و متمحورة حول الإنسان وشاملة للجميع. ومن شأن العمل بخطة شاملة لإصلاح نظم دعم قطاع الطاقة تُلغي تدريجياً دعم الوقود الأحفوري وتعيد توجيه الموارد المالية لتُتفق على نحو محسّن الاستهداف في أغراض اجتماعية أن يساعد في الحد من أوجه القصور التي تشوب تخصيص الموارد<sup>(16)</sup>.

(16) لمزيد من المعلومات، انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “Advancing SDG7 in least developed countries, landlocked developing countries and small island developing states”, 2023

44 - وتمثل العمالة في المشاريع الصغرى والصغيرة 83 في المائة من إجمالي العمالة في أقل البلدان نمواً، بينما تبلغ نسبتها 63 في المائة في البلدان الأخرى النامية. ومعظم العمالة في المشاريع الصغرى والصغيرة غير نظامية. وتتسم العمالة غير النظامية في أقل البلدان نمواً بتركزها في العمالة الهشة وفي قطاعات محددة (الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة التحويلية). ومن الضروري الاستثمار باستمرار في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك بناء قدراتها الرقمية، إذا أُريد سدُّ فجوة "الوسط المفقود" لتمكينها من النمو والابتكار والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام بما يعزز تكامل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية<sup>(17)</sup>.

45 - وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً يحتاج أن يكون القطاع الخاص دينامياً. وقد شرع العديد من أقل البلدان نمواً في إجراء إصلاحات عديدة للأطر التنظيمية لتيسير عمل الشركات الخاصة. غير أن جملة أمور عرقلت تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً، ومنها قصور البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وتعدُّر الحصول على التمويل، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغرى والصغيرة، والثغرات في المهارات، والبيروقراطية.

46 - ويُقدر أن تحقيق الغاية 9-2 من أهداف التنمية المستدامة، وهي مضاعفة حصة التصنيع في أقل البلدان نمواً، سيتطلب ما قدره 1 051 بليون دولار سنوياً<sup>(18)</sup>. ولكي تتمكن أقل البلدان نمواً من سد هذه الفجوة التمويلية المتنامية، من بالغ الأهمية الاستفادة من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وسيكون من بالغ الأهمية أيضاً ضمان الاستثمار على نحو استراتيجي في القطاعات التي يمكن أن تسهم أكثر من غيرها في زيادة الإنتاجية، وتعزيز النمو، وتسهم بذلك في نهاية المطاف في خلق فرص عمل لائقة والقضاء على الفقر. وتتطلب تهيئة الظروف المناسبة لتنمية القطاع الصناعي أيضاً إقامة البنية التحتية المناسبة في المجالين القانوني والمؤسسي.

## رابعاً - التجارة والتكامل الإقليمي

47 - تواصل أقل البلدان نمواً بذل الجهود للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تسخَّر التجارة لتحفيز النمو والتنمية المستدامة. وانضمام تيمور - ليشتي وجزر القمر مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية سيرفع عدد الأعضاء فيها من أقل البلدان نمواً إلى 37 بلداً من أصل 45 بلداً.

48 - وفي الفترة بين عامي 2018 و 2022، زادت صادرات أقل البلدان نمواً من السلع والخدمات بمعدل سنوي متوسطه 7,1 في المائة. وفي عام 2022، استقادت صادرات السلع من أقل البلدان نمواً بشكل خاص من ارتفاع أسعار الطاقة، مما أدى إلى نمو سنوي نسبته 17,4 في المائة<sup>(19)</sup>.

49 - وفي عام 2022، ارتفعت حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات من السلع والخدمات التجارية على صعيد العالم من 0,95 في المائة في عام 2021 إلى 1,02 في المائة في عام 2022. وكان نمو صادرات

(17) International Labour Organization, *Present and Future of Work in the Least Developed Countries* (17) (Geneva, 2022).

(18) تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

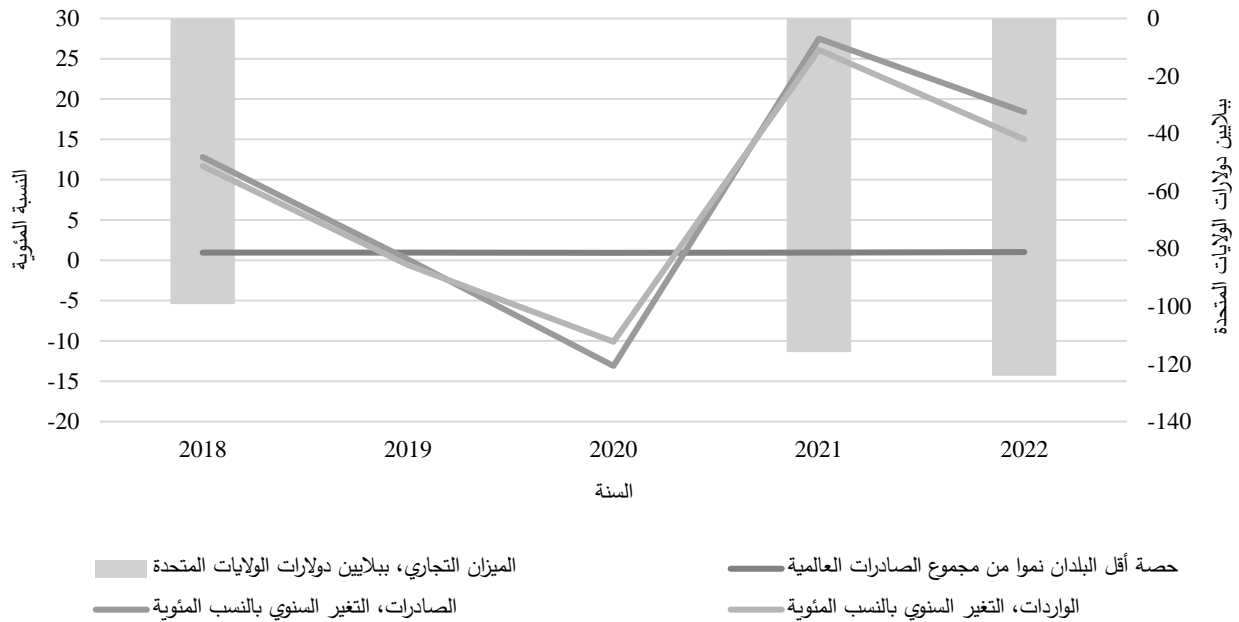
(19) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/COMTD/LDC/W/71.

أقل البلدان نموا مدفوعا أساسا بالخدمات التجارية (27 في المائة)، بينما نمت صادراتها من السلع بنسبة 14,7 في المائة في عام 2022.

50 - وبلغ حصة أقل البلدان نموا من الواردات العالمية 1,45 في المائة في عام 2022، استمر تقاوم عجزها التجاري الإجمالي، حيث ارتفع في عام 2022 إلى مستوى غير مسبوق ببلوغه 124,1 بليون دولار مقارنة ببلوغه 115,8 بليون دولار في عام 2021 و 99,3 بليون دولار في عام 2018 (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

اتجاهات تجارة السلع والخدمات التجارية في أقل البلدان نموا، 2018-2022



المصدر: حسابات ذاتية مستندة إلى المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64 المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

51 - ولا يزال تقلب أسعار السلع الأساسية يؤثر في آفاق النمو في أقل البلدان نموا، حيث صنف 38 بلدا (84 في المائة) من أقل البلدان نموا الـ 45 على أنها بلدان تعتمد على السلع الأساسية في عام 2023. ويظل من بالغ الأهمية تنويع السلع الأساسية وتعزيز التحول الهيكلي إذا أُريد أن تستفيد أقل البلدان نموا من النظام التجاري العالمي، وذلك بالاقتران مع تمكينها من التكيف مع ما تنطوي عليه التجارة ومن التصدي لما يواجهها والاستمرار فيها في خضم الأزمات وبعدها.

52 - وتسجل أقل البلدان نموا في أفريقيا باستمرار عجزا تجاريا أعلى من نظيراتها في آسيا. ففي حين حققت أقل البلدان نموا في آسيا تقدما في تطوير قواعد تصنيع حيوية، ولا سيما على صعيد الأنشطة التي تتطلب عمالة كثيفة والتي تستفيد من العولمة، لم تستفد العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا بعد من إمكاناتها الصناعية. وانخفاض مستويات رأس المال البشري والمادي، والاندماج في قطاعات منخفضة القيمة المضافة من قطاعات سلاسل القيمة العالمية، ومكامن الضعف التاريخية في البنى التحتية، والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية كلها عوامل تشكّل عراقيل كبرى تُعيق نمو الصناعات التحويلية في المنطقة.

53 - وبلغت مدفوعات مبادرة المعونة لصالح التجارة المقدمة لأقل البلدان نموا ذروتها ببلوغها 30 في المائة في عام 2018، ثم انخفضت إلى 15 في المائة في عام 2021 وارتفعت إلى 27 في المائة في عام 2022 لتصل إلى 15,1 بليون دولار، وهي لا تزال أقل من المستويات المطلوبة للبقاء على المسار الصحيح لمضاعفتها بناء على مستويات عام 2018 بحلول عام 2031. وتعزى الزيادة في عام 2022 في المقام الأول إلى الدعم المقدم إلى مشاريع البنى التحتية للطاقة والنقل من خلال تقديم قروض. وليتسنى تحقيق طموحات برنامج عمل الدوحة بفعالية ودعم اندماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي، من الضروري تزويدها بالمعونة لصالح التجارة بدرجة عالية من التساهل.

54 - والمزيد من الرقمنة قد يعني المزيد من التجارة: فزيادةً بنسبة 10 في المائة في الاتصال الرقمي بين البلدان تزيد من تجارة السلع بنسبة 2 في المائة تقريباً في المتوسط، وتزيد من التجارة في الخدمات بأكثر من 3 في المائة. وفي حين زادت المعونة لصالح التجارة المقدمة لأغراض الرقمنة بنسبة 32 في المائة في الفترة بين عامي 2018 و 2020، فهذا لا يمثل سوى حوالي 2 في المائة من إجمالي التزامات تقديم المعونة لصالح التجارة. وتظل التجارة الإلكترونية مجالاً رائداً يجب العمل عليه والاستثمار فيه حتى تستفيد أقل البلدان نموا بفعالية من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية<sup>(20)</sup>.

55 - وفيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق، لا يزال العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية يتجنبون لأقل البلدان نموا النفاذ إلى أسواقهم دون رسوم جمركية على الإطلاق أو يكاد يكون دون رسوم جمركية، ولكن يلزم القيام بالمزيد ليضمن للشركات المصدرة الثبات في التخطيط. وفي حزيران/يونيه 2023، أطلقت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خطة تجارية جديدة تتعلق بالبلدان النامية. والهدف من شروط قواعد المنشأ المتصلة بمخطط نظام الأفضليات المعمم الجديد هو تيسير التصدير من أقل البلدان نموا بطرق منها تبسيط قواعد المنشأ الخاصة بكل منتج. وقدمت تايلند إخطاراً منقحاً في اللجنة المعنية بقواعد المنشأ يتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية في إطار خطتها لإعفاء أقل البلدان نموا من فرض الرسوم الجمركية والحصص عليها. وسيعفى ما مجموعه 7 535 منتجاً من الرسوم والحصص، وهو ما يمثل 65,9 في المائة من بنود التعريفات الجمركية في تايلند<sup>(21)</sup>.

56 - وتواصل أقل البلدان نموا بذل الجهود لتعزيز التكامل الإقليمي. وفي شباط/فبراير 2024، كانت 54 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد وقّعت على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما انتهى 12 بلداً من إرساء الطرائق القانونية اللازمة للتمكين من بدء النشاط التجاري بموجب الأفضليات الجديدة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا بد من معالجة التحدي المتعلق بكيفية ضمان إعادة التوزيع العادلة لفوائد التجارة الحرة بين الاقتصادات الأكبر والأكثر تقدماً والاقتصادات الأضعف اقتصادياً مثل اقتصادات أقل البلدان نموا<sup>(22)</sup>.

(20) انظر [www.wto.org/english/tratop\\_e/devel\\_e/a4t\\_e/gr22\\_e/gr22\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/gr22_e/gr22_e.htm).

(21) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/COMTD/LDC/W/71.

(22) Jean-François Arvis, Gael Raballand and Jean-François Marteau, *The Cost of Being Landlocked: Logistics Costs and Supply Chain Reliability*, Policy Research Working Paper, No. 4258 (Washington, D.C., World Bank, 2007).

## خامسا - مواجهة تغير المناخ والتدهور البيئي والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر

57 - تضم مجموعة أقل البلدان نمواً، البالغ عددها 45 بلداً، بلداناً من أضعف البلدان وهي معرضة بشكل خاص للأزمات والصدمات، بما في ذلك الجائحات الصحية، والصدمات الناجمة عن أسعار السلع الأساسية، وسائر الأزمات أو حالات عدم الاستقرار في القطاع الاقتصادي، والكوارث الطبيعية، والظواهر الجوية القاسية التي تتفاقم بسبب تغير المناخ. ويشكل بناء القدرة على الصمود في وجه مختلف الصدمات والأزمات المحتملة خط الدفاع الأول لحماية أرواح الناس وسبل عيشهم.

### الحصول على اللقاحات والتعافي من جائحة كوفيد-19

58 - في الجولة الثالثة من الاستقصاء المندرج ضمن مبادرة جس النبض العالمي لمنظمة الصحة العالمية والمتعلق باستمرارية الخدمات الصحية الأساسية خلال جائحة كوفيد-19، أفادت أقل البلدان نمواً بمواجهتها عقبات في تأمين العدد التشخيصية لكوفيد-19 وعلاجاته ولقاحاته ومعدات الوقاية الشخصية منه لأسباب منها نقص التمويل، ومواجهة صعوبات على صعيد القوى العاملة في المجال الصحي، ونقص الإمدادات والمعدات، ومحدودية قدرات التوزيع، ونقص البيانات والمعلومات. وخُص الاستقصاء إلى أن الحاجة ملحة لتقديم دعم دولي يُوجّه لسد النقص في التمويل، وتقوية قدرات القوى العاملة في المجال الصحي، وتعزيز البنى التحتية الشاملة للرعاية الصحية في أقل البلدان نمواً لبناء قدرتها على الصمود في وجه الأزمات الصحية في المستقبل.

### الخسائر والأضرار جراء الآثار الضارة لتغير المناخ

59 - توصل المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق بشأن تشغيل صندوق الخسائر والأضرار، وهو صندوق جديد لمساعدة البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. وفي شباط/فبراير 2024، كانت التبرعات المتعهد بتقديمها للصندوق قد بلغت 661 مليون دولار. لكن المبالغ اللازمة تفوق ذلك، وينبغي اتخاذ الخطوات التالية لتشغيل الصندوق على وجه السرعة. واعتمد مؤتمر الأطراف الصك المنظم للصندوق الذي يتضمن حكماً يقضي بأن يكون اثنان من أعضاء مجلس الصندوق الستة والعشرين من أقل البلدان نمواً. وينص الصك أيضاً على أن يضع المجلس وينفذ نظاماً لتخصيص الموارد يراعي جملة أمور منها النسبة المئوية الدنيا المخصصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

### التمويل المناخي

60 - في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، وهو أكبر صندوق مخصص للمناخ، بلغ إجمالي التمويل المقدم لأقل البلدان نمواً 4,1 بلايين دولار حتى شباط/فبراير 2024، وهو ما يمثل 30 في المائة من محفظته العالمية، مرتفعاً من 3,0 بلايين دولار في تموز/يوليه 2022 و 3,7 بلايين دولار في أيلول/سبتمبر 2023. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت التبرعات المتعهد بتقديمها للصندوق الأخضر للمناخ في إطار الفترة الثانية لتزويده بالأموال قد بلغت 12,8 بليون دولار وتعهدت بها 31 دولة.

61 - وحتى شباط/فبراير 2024، كان صندوق أقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية قد مول مشاريع وبرامج يبلغ عددها التراكمي 408 مشاريع وبرامج بمنح تبلغ نحو بليونتي دولار. وتهدف استراتيجية البرمجة الجديدة لدورة مرفق البيئة العالمية الثامنة للتزويد بالأموال المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لصالح صندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2026 إلى مضاعفة التمويل المرصود لأقل البلدان نموا من 10 ملايين دولار لكل بلد من أقل البلدان نموا في فترة دورة مرفق البيئة العالمية السابعة للتزويد بالأموال إلى 20 مليون دولار.

62 - ووافق صندوق التكيف في الفترة من إنشائه في عام 2001 إلى نهاية عام 2023 على منح مجموع تراكمي قدره 264,461 مليون دولار (39 مشروعا) في شكل تمويل لمشاريع، و 1,085 مليون دولار (21 مشروعا) في شكل منح تأهب قُدمت لأقل البلدان نموا، و 144 848,00 دولار (مشروع واحد) من خلال منحة تعليمية، ليبلغ إجمالي ما منحه 265 690 848 دولار. وأعلن في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف عن تعهدات بتقديم تبرعات جديدة إلى صندوق التكيف تبلغ نحو 188 مليون دولار.

### التكيف مع تغير المناخ

63 - تمثل المخاطر المتصلة بالطقس السبب الرئيسي للخسائر الاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية، وقد درجت أقل البلدان نموا على تصنيف الغذاء والمياه والنظم الإيكولوجية والبنى التحتية باعتبارها النظم الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ. ويتسم التكيف في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية بأهمية جوهرية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وله آثار هامة على الأمن الغذائي. وخُص أحدث تقرير عن فجوة التكيف إلى أن احتياجات التكيف العالمية أعلى بأكثر من 50 في المائة مما كان متوقعا في السابق، وتتراوح الفجوة التمويلية من 194 إلى 366 بليون دولار سنويا.

64 - واتفق المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف على الغايات المواضيعية والتبعية للهدف العالمي المتعلق بالتكيف وإطاره، ضمن إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، وقدم إرشادات مهمة من أجل الخطوات التالية بشأن التكيف، بما في ذلك حثه الأطراف من البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد بحلول عام 2025 ما تقدمه جماعياً إلى الأطراف من البلدان النامية من تمويل مناخي موجه للتكيف إلى ما لا يقل عن ضعف مستوياته في عام 2019.

65 - وأُرسيت في عام 2010 عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية لتمكين أقل البلدان نموا من صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية باعتبارها وسيلة لتحديد احتياجات التكيف في الأجلين المتوسط والطويل ووضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لمعالجة تلك الاحتياجات.

66 - وفي آذار/مارس 2024، كان 51 بلدا، ومنها 23 بلدا من أقل البلدان نموا، قد قدمت خططها الوطنية للتكيف إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبلغ ما يقرب من 15 بلدا آخر من أقل البلدان نموا مراحل مختلفة من إعداد خطط التكيف الوطنية، ولكن يلزم القيام بتدخلات إضافية لكفالة استكمالها. ويلزم تقديم دعم أكبر لأقل البلدان نموا للتعبيل بعملية إعداد وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، ووضع المشاريع ذات الصلة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا السبعة التي لم تشرع بعد في عملية صياغة وتنفيذ خططها الوطنية للتكيف.



67 - وينبغي أيضا مواصلة العمل على ترشيد عمليات الموافقة على المشاريع. فقد خلص تحليل أجراه فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن الحصول على الدعم المخصص لخطط التكيف الوطنية في إطار دعم التأهب الذي يقدمه صندوق المناخ الأخضر يستغرق، استنادا إلى الخبرة السابقة، حوالي خمس سنوات من مرحلة اقتراح المشروع إلى اكتماله، بما في ذلك سنة ونصف تستغرقها مرحلة الموافقة. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان 113 بلدا قد قدم 136 مقترحا (منها 46 مقترحا من أقل البلدان نموا) للحصول على تمويل من التمويل المخصص لخطط التكيف الوطنية في إطار تمويل التأهب الذي يمنحه صندوق المناخ الأخضر. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت الموافقة للحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ قد مُنحت لما عدده 12 مشروعا مقترحا من 11 بلدا من بين 22 بلدا من أقل البلدان نموا لديها خطط تكيف وطنية.

68 - وواصل فريق الخبراء تقديم الدعم لأقل البلدان نموا من خلال تنفيذ برنامج عمله للفترة 2023-2024، بما فيه بند مكرس لمراعاة المنظور الجنساني في عمله.

#### الحد من مخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

69 - تواجه أقل البلدان نموا مخاطر كوارث متزايدة تعوق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأطرا أخرى. ويلزم زيادة الدعم لبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير التمويل، والشراكات، والنهج الشاملة لإدارة المخاطر، والاستثمار الخالي من المخاطر.

70 - وفي عام 2022، أثرت الكوارث في اقتصادات أقل البلدان نموا تأثيرا أشد بنحو 10 أمثال تأثيرها على اقتصادات أغنى البلدان باحتساب ذلك نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي.

71 - وبلغ معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث في أقل البلدان نموا في الفترة بين عامي 2013 و 2022 ما نسبته 3,10 وفيات بين كل 100 000 شخص، وهذه نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي وهو 1,15 وفاة بين كل 100 000 شخص. وبلغ متوسط عدد الأشخاص المتضررين في أقل البلدان نموا 2 172 شخصا بين كل 100 000 شخص. ومثلت أقل البلدان نموا 5,93 في المائة من الخسائر الاقتصادية المبلغ عنها عالميا في الفترة بين عامي 2015 و 2022 على الرغم من أنها تمثل 1,16 في المائة فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المبلغة.

72 - وأفادت نسبة 61 في المائة فقط من أقل البلدان نموا بأن لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، في حين أفادت نسبة 46 في المائة فقط من أقل البلدان نموا بأن لديها نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

73 - وأحرز تقدم هام أيضا في مبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع التي تضم 19 بلدا من أقل البلدان نموا ضمن المجموعة الأولى التي اختيرت لاتخاذ الإجراءات ذات الأولوية والتي تتكون من 30 بلدا. ويشمل التقدم المحرز مؤخرا تعيين جهات تنسيق حكومية لتعمل كجهات تنسيق للمبادرات العالمية والإقليمية، وعقد حلقات عمل تشاورية وطنية، ووضع أدوات وإرشادات، بما في ذلك من خلال مجموعة أدوات إطلاق مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

74 - ومُنحت الموافقة على تقديم تمويل، في إطار مرفق تمويل الرصد المنهجي لمبادرة الإنذار المبكر للجميع، إلى 31 بلدا من أقل البلدان نموا الخمسة والأربعين، وكان 26 بلدا من أقل البلدان نموا قيد تنفيذ مرحلة التأهب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي السنة الأولى من التنفيذ، خُصص ما مجموعه 29 مليون دولار لأقل البلدان نموا.

## سادسا - تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نموا

### تحديات التمويل في أقل البلدان نموا

75 - لا تزال الأزمات المترابطة المستمرة التي تشكّلها النزاعات الجيوسياسية وتدهور المناخ وتكاليف المعيشة تُلحق ضررا بالحيز المالي لأقل البلدان نموا أكثر من غيرها، مما يحول دون الاستثمار الكافي في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل الدوحة. ووفق حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تواجه أقل البلدان نموا فجوة سنوية في الإنفاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(23)</sup>. وهذا يعني أن الحاجة ملحة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في برنامج عمل الدوحة وتعزيز فرص الحصول على جميع أنواع التمويل من جميع المصادر.

76 - ولا يزال متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا أقل بكثير من الهدف المحدد في برنامج عمل الدوحة وهو 7 في المائة. فقد بلغ 4,4 في المائة في عام 2023، مرتفعا بمقدار نقطة مئوية كاملة مقارنة بالعام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5,0 في المائة في عام 2024. وفي عام 2023، بلغت الخسائر التراكمية في النواتج، المحسوبة على أنها مجموع الفرق السنوي بين الناتج المحلي الإجمالي المتوقع قبل الجائحة والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، حوالي 30 في المائة، وهذه نسبة أعلى مما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو بثلاثة أمثال.

### دعم تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

77 - في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، لم يحقق سوى 14 بلدا من أقل البلدان نموا (من بين 39 بلدا تتوفر عنها بيانات) هدف برنامج عمل الدوحة المتمثل في أن تبلغ نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 15 في المائة على الأقل مرة واحدة على الأقل. وانخفض متوسط نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 12,1 في المائة في عام 2020 إلى 11,7 في المائة في عام 2022.

78 - ولا تزال البيانات عن التدفقات المالية غير المشروعة شحيحة، لكن التقديرات الأولية الواردة من 22 بلدا ناميا، بما فيها تسعة بلدان من أقل البلدان نموا، تبين أن أنواع التدفقات المالية غير المشروعة تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر وتتراوح بين التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالصناعات الاستخراجية والاتجار بالأشخاص أو المخدرات<sup>(24)</sup>.

(23) انظر <https://unctad.org/sdg-costing>.

(24) انظر <https://sdgpulse.unctad.org/illegal-financial-flows/>.

## التمويل الدولي العام والخارجي للمساهمة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا

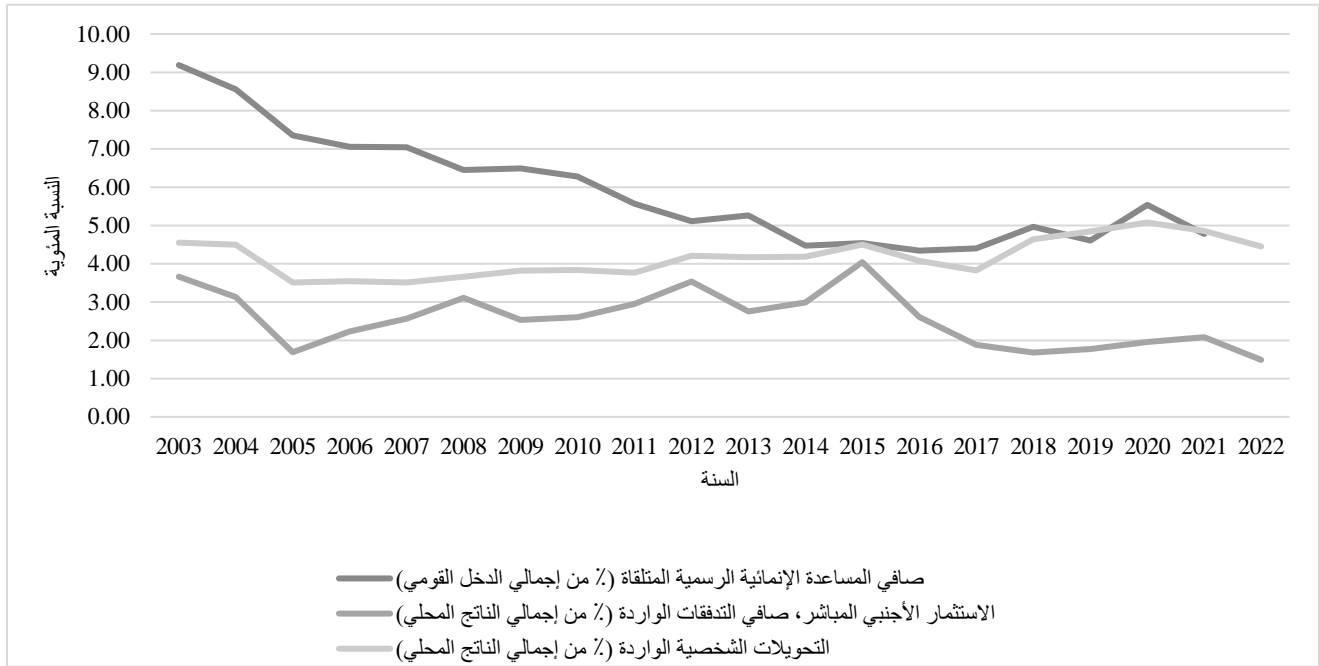
79 - شهدت أقل البلدان نموا انخفاضا حادا في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما زاد من تفاقم ضائقة التمويل. وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بأكثر من 7 في المائة في عام 2022 لتبلغ 45 بليون دولار رغم أن الإجمالي العالمي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق (انظر الشكل السادس).

80 - وانخفض متوسط الحصة من الدخل القومي الإجمالي المقدمة كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية من 0,1 في المائة في العقد الماضي إلى 0,08 في المائة في عام 2022. ولم تحقق سوى ثلاثة بلدان مانحة في لجنة المساعدة الإنمائية هدف صرف 0,15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بستة بلدان في عام 2021. وخصصت الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية 21 في المائة من إجمالي مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة 27 في المائة في عام 2021. وتلقت القطاعات الخمسة الأولى في عام 2021 (المساعدة الإنسانية، والصحة، والحكومة والمجتمع المدني، والمعونة السلعية/المساعدة البرنامجية العامة، والسياسات/البرامج السكانية والصحة الإنجابية) أكثر من نصف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نموا.

81 - وقد يتولد عن مزيد من التخفيض لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نموا خطر انحسار بعض المكاسب الإنمائية التي حققتها هذه البلدان في العقود الأخيرة.

## الشكل السادس

## التدفقات المالية الموجهة لأقل البلدان نموا



المصدر: حسابات ذاتية مستندة إلى البيانات المستمدة من المرفق الإحصائي للوثيقة A/78/80-E/2023/64 المتاح على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs>.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

82 - انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا انخفاضاً طفيفاً خلال العقد الماضي. وبعد الذروة التي بلغها الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015، هبط إلى ما بين 20 بليون دولار و 25 بليون دولار سنوياً. وفي عام 2022، وعلى الرغم من الزيادة في عدد البلدان النامية بشكل عام، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا بنسبة 16 في المائة ليبلغ 22 بليون دولار، أي أقل من 2 في المائة من الإجمالي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. وكان الانخفاض أشد في أقل البلدان نموا في أفريقيا البالغ عددها 33 بلداً، بينما شهدت أقل البلدان نموا في آسيا زيادة متواضعة بمقدار 2 في المائة. ولا تزال التدفقات أيضاً شديدة التركيز، حيث تمثل البلدان الخمسة الأولى المتلقية لها نحو 70 في المائة من مجموعها (انظر الشكل السادس).

83 - وظل النشاط الاستثماري في أقل البلدان نموا في مختلف القطاعات ذات الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضعيفاً في عام 2022. وانخفض عدد جميع المشاريع الاستثمارية (تمويل مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة ومشاريع الاستثمار الدولي على حد سواء) في قطاعات ذات أهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البنى التحتية ومصادر الطاقة المتجددة والتعليم. وارتفع عددها في قطاعات المنظومات الزراعية الغذائية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والصحة.

84 - ومن شأن إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لفائدة أقل البلدان نمواً أن يضيف قيمة فريدة من نوعها لميدان تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، والهدف منه هو اتباع نهج استراتيجي شامل ومتكامل إزاء الطلب والعرض فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والمالية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر المقدمة إلى حكومات أقل البلدان نمواً<sup>(25)</sup>.

#### مبادرة القدرة على تحمل الديون وإلغاء الديون من خلال هيكل الديون المحسن والشفاف

85 - أعباء ديون أقل البلدان نمواً أخذت في التزايد بسرعة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الاحتياجات من التمويل اللازم للتعافي من الكوارث. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت ستة من أقل البلدان نمواً في حالة مديونية حرجة، وصنف 15 بلداً من أقل البلدان نمواً على أنها عرضة بشدة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجة<sup>(26)</sup>. ولا يزال الدين الحكومي في أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً، حيث بلغ نحو 60 في المائة بالنسبة لعام 2023. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة خدمة الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً قد ازدادت من 46 بليون دولار في عام 2021 إلى حوالي 60 بليون دولار في عام 2023 (حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً)، مما يزيد من انضغاط الحيز المالي ويعيق قدرة الحكومات على تحفيز الانتعاش والنمو<sup>(27)</sup>.

86 - وتمثل الديون التجارية حالياً ربع الدين الخارجي لأقل البلدان نمواً بعد أن كانت تمثل 10 في المائة فقط منه في عام 2010، وتعزى معظمها إلى دخول هذه البلدان أسواق السندات الدولية لأول مرة. وبعد أن كاد إصدار سندات العملة الصعبة ينضب خلال الفترة 2022-2023، عادت أقل البلدان نمواً إلى إصدارها، حيث حشدت بنين 750 مليون دولار في كانون الثاني/يناير 2024.

87 - وفي الفترة بين عامي 2019 و 2021، فاقت مدفوعات الفائدة في 19 بلداً من أقل البلدان نمواً النفقات العامة في قطاع الصحة<sup>(28)</sup>. وساهمت الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية في ارتفاع تكاليف خدمة الديون وزادت من صعوبة الحصول على التمويل.

88 - وتحقق تقدم محدود في تخفيف عبء الديون في عام 2023. وكان الاستثناء الوحيد هو الصومال، فقد بلغ نقطة الإنجاز المطلوبة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نهاية عام 2023، مما حقق له وفورات إجمالية في خدمة الديون قدرها 4,5 بلايين دولار. وانخفض الدين الخارجي للصومال من 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى أقل من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2023. وفي عام 2023، توصلت زامبيا إلى اتفاق تاريخي مع الجهات الدائنة على صعيد ثنائي، بما في ذلك الصين، بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون، وذلك لإعادة هيكلة 6,3 بلايين دولار، مما يمهد الطريق لإجراء مفاوضات رسمية بشأن إعادة هيكلة 3 بلايين دولار مستحقة لحاملي السندات<sup>(29)</sup>.

(25) سيُنشر تقرير للأمين العام عن جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار في أيلول/سبتمبر 2024.

(26) International Monetary Fund “List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries”, 29 February 2024

(27) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024 (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

(28) انظر <https://unctad.org/publication/world-of-debt/resources>

(29) World Bank, *International Debt Report 2023* (Washington, D.C., 2023).

89 - وتسعى العديد من أقل البلدان نمواً، مثل موريتانيا، إلى إدارة الديون على النحو الأمثل بناء على الأدلة، واستكشاف خيارات لمقايضة الديون لتسخيرها في تمويل العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### التحويلات

90 - استمرت التحويلات إلى أقل البلدان نمواً في النمو وبلغت 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وبعد أن بلغت التحويلات أرقاما قياسية في العامين السابقين، نمت بوتيرة أبطأ في عام 2023، ولا يزال خطر انخفاض الدخل الحقيقي للمهاجرين مصدر قلق في مواجهة التضخم العالمي وانخفاض آفاق النمو (انظر الشكل السادس).

91 - وظلت تكاليف إرسال التحويلات إلى المناطق النامية مرتفعة في الربع الثاني من عام 2023 ببلوغها 6,2 في المائة، أي أكثر من ضعف الغاية المقررة ضمن أهداف التنمية المستدامة وهي 3 في المائة بحلول عام 2030، وكانت أعلى تكاليفها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (7,9 في المائة)<sup>(30)</sup>.

### خروجُ البلدان من فئة أقل البلدان نمواً ودعمُ هذا الخروج

92 - بوتان هي أول بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً بعد اعتماد برنامج عمل الدوحة، حيث خرجت منها اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2023، وقد أشادت الجمعية العامة بجهودها في هذا الصدد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023 أيضاً، قررت الجمعية العامة تأجيل خروج جزر سليمان من فئة أقل البلدان نمواً إلى عام 2027 وتأجيل خروج أنغولا إلى موعد لاحق.

93 - وخلصت لجنة السياسات الإنمائية، في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي أُنجز في عام 2024، إلى أن بلدان كمبوديا وجيبوتي والسنغال استوفت معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الثانية على التوالي وأوصي بإخراجها من هذه الفئة. وتبين أن رواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة استوفت المعايير لأول مرة، وسيُنظر في خروجها من الفئة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي سيُنجز في عام 2027. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن تيمور - ليشتي وزامبيا لم تعودا مستوفيتين لمعايير الخروج من الفئة، وقررت ترك مسألة خروج جزر القمر وميانمار ليقرر فيها الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي سيُنجز في عام 2027.

94 - ومن بالغ الأهمية تكرير التأكيد على أن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً هو إنجاز هام. لكنه لا يعني أن جميع التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها البلدان في تحقيق التنمية المستدامة قد عولجت أو أنها أصبحت قادرة على إدارة مكامن ضعفها دون دعم دولي. ويتحتم على الجهات الشريكة في التنمية والتجارة ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعم قوي إلى البلدان التي هي في طور الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أو البلدان التي خرجت منها حديثاً من خلال تدابير فعالة للانتقال السلس تُوضع لها خصيصاً بغية تجنب أي تخفيضات مفاجئة في المساعدة الإنمائية الرسمية أو الأفضليات التجارية الخاصة المندرجة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية أو المعاملة الخاصة والتفاضلية أو المساعدة المقدمة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة أو غيرها من أشكال المساعدة التقنية والمالية.

Dilip Ratha and others, *Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization*, Migration (30) and Development Brief 39 (Washington, D.C., World Bank, 2023).

95 - ويمكن أن يكون الدعم العالمي لكل بلد على حدة القائم على الشراكات والمقدم من خلال مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً<sup>(31)</sup> نقطة انطلاق أساسية للبلدان التي هي في طور الخروج من الفئة والبلدان التي خرجت منها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي تفعيله على نحو كامل على وجه السرعة<sup>(32)</sup>. وينبغي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي يرأسها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم كل بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً، وضمان توفير مبادرات مشتركة منسقة بشكل أفضل لدعم الانتقال السلس إلى خارج هذه الفئة.

## سابعا - رصد تنفيذ برنامج عمل الدوحة

96 - عملاً بالفقرة 302 من برنامج عمل الدوحة، أعد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خريطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل استناداً إلى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(33)</sup>، وبالتشاور الوثيق مع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(34)</sup>.

97 - وترد في خريطة الطريق الإجراءات المحددة التي يتعين على حكومات أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى اتخاذها لتحقيق غايات برنامج عمل الدوحة التي لها أهمية حاسمة في تنفيذ خطة عام 2030 وإحداث تغييرات جذرية في حياة أكثر من 1,2 بليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نمواً. وتحدد خريطة الطريق 35 غاية ذات أولوية تتوزع على مجالات العمل الرئيسية الستة لبرنامج العمل وتتعلق بأقل البلدان نمواً بعينها، وخُددت لهذه الغايات مراحل إنجاز على المدى المتوسط وعلى مدى الفترة الممتدة حتى عام 2031 لتمكين الرصد الفعال للتنفيذ وتعزيز تشارك جميع الجهات المعنية في تحمل المسؤولية. وستخضع خريطة الطريق للمراجعة والتحديث على أساس مستمر، بما في ذلك عند إنجاز استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الدوحة في عام 2026 وبعده.

98 - ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية هو الجهة القيّمة على خريطة الطريق، ويضطلع بعدة أعمال لدعم وتنسيق تنفيذها ورصدها ومراجعتها. وسيواصل المكتب عمله، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها والجهات الشريكة في التنمية، على دعم أقل البلدان نمواً بتزويدها بالأبحاث والتحليلات المخصصة لها ودعمها في وضع السياسات وفي المجال التقني، إلى جانب حشد الموارد لصالح هذه البلدان.

99 - ويواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بذل الجهود لحشد الموارد لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك تحديد المنجزات المستهدفة الرئيسية وبناء القدرات من أجل تعميم برنامج العمل وتنفيذه.

(31) لمزيد من المعلومات، انظر [www.un.org/ldcportal/content/sustainable-graduation-support-facility](http://www.un.org/ldcportal/content/sustainable-graduation-support-facility)

(32) سيُنشر تقرير الأمين العام عن دعم الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً في أيلول/سبتمبر 2024.

(33) انظر A/CONF.219/2023/3.

(34) انظر [https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/dpoa\\_roadmap\\_2024\\_draft.pdf](https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/dpoa_roadmap_2024_draft.pdf)

100 - وسيقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، المشورة والأدوات التقنية لمساعدة أقل البلدان نموا في إدماج برنامج العمل في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وقد شرع أكثر من 15 بلدا من أقل البلدان نموا في ذلك. وسينفذ المكتب تدابير لتعزيز قدرة مراكز التنسيق الوطنية على أداء مهامها بفعالية فيما يتعلق ببرنامج العمل.

101 - والأهم من ذلك أن المكتب سيواصل تقديم خدمات التوجيه وبناء القدرات إلى مراكز التنسيق الوطنية في أقل البلدان نموا، وقيادة عمليات إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الدعم اللازم لأنشطة المتابعة المنبثقة عن قرارات الجمعية العامة.

102 - ولتوفير أبحاث وتحليلات جديدة لمعالجة العقبات التي تواجهها أقل البلدان نموا في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول ابتكارية وتعميمها دعما للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة، ينظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع مرصد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وجهات شريكة أخرى مختارة، منتديات سنوية بشأن مستقبل أقل البلدان نموا. وتجمع هذه المنتديات بين واضعي السياسات والباحثين والخبراء ومعنيين آخرين من أقل البلدان نموا والجهات الشريكة في التنمية لمناقشة المسائل المواضيعية ذات الأولوية، بما في ذلك الرقمنة والتكنولوجيا والاستثمار وتغير المناخ. وعقد المنتدى الثاني بشأن مستقبل أقل البلدان نموا في هلسنكي في آذار/مارس 2024 وأسفر عن توصيات سياساتية محددة لتعزيز دور الابتكار في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا<sup>(35)</sup>.

## ثامنا - الاستنتاجات

103 - لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم أقل البلدان نموا في اللحاق بالركب حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل الدوحة. وللتعجيل بالحد من الفقر وضمان التنمية على المدى البعيد في أقل البلدان نموا، يوصى بالتصديق على نظم موسعة للحماية الاجتماعية ومعايير دولية للضمان الاجتماعي وتطبيقها. ويجب على المجتمع الدولي كذلك أن يستثمر في بناء القدرات بقيادة الشركاء الاجتماعيين للتمكين من إعمال الحقوق مثل حرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، وغيرها من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم، بدعم من المجتمع الدولي، بإعطاء الأولوية للاستثمار في الشباب من خلال توفير التعليم العالي الجيد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وزيادة الاستثمار في المنظومات الصحية، واتخاذ تدابير منسقة لمعالجة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي من خلال إحداث التحول في المنظومات الغذائية وتعزيز الزراعة المستدامة.

104 - وتتمتع أقل البلدان نموا بميزة القدرة على اختيار وانتقاء واستخدام التكنولوجيات والدراية التقنية التي تحتاج إليها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وستمكن تقييمات الاحتياجات التكنولوجية أقل البلدان نموا من تحديد الأدوات الرئيسية للدفع بعجلة التنمية المستدامة، ثم سنقوم الشركاء والتعاون مع أقل البلدان نموا بدور رئيسي.

(35) انظر [www.un.org/ohrlls/events/ldc-future-forum-innovation-structural-transformation-least-developed-countries](http://www.un.org/ohrlls/events/ldc-future-forum-innovation-structural-transformation-least-developed-countries).



105 - ويلزم كذلك أن تعتمد أقل البلدان نموا نهجا يقوم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة، بدعم من الجهات الشريكة لها في التنمية، لبناء قدراتها الإنتاجية مع التركيز على تنمية المشاريع والمهارات وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. ولا تزال طاقات التصنيع الكامنة في أقل البلدان نموا عالية جدا ولكن تحقيقها سيتطلب سياسات صناعية محددة لمعالجة إخفاقات السوق وتنسيق نمط التغييرات الهيكلية وحفز التكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي في الوقت نفسه.

106 - وسيتمتع تعزيز التكامل التجاري لأقل البلدان نموا على معالجة العقبات الداخلية، وسد التفاوتات التي ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي. ويمكن لأقل البلدان نموا أيضا أن تتخذ خطوات هامة لخفض تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، وذلك سيعود بالفائدة على مستويات الأسعار المحلية وإدماجها في سلاسل الإمداد. وينبغي أن تشمل الجهود المشتركة المبذولة من أقل البلدان نموا والجهات الشريكة لها في التنمية والتجارة دعم زيادة الارتباط بخطوط الملاحة البحرية، وتدابير تيسير التجارة، وتحسين البنى التحتية للنقل. وينبغي لأقل البلدان نموا أيضا أن تكفل وضع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة تدعم تطوير لوجستيات البنى التحتية للنقل وتحديثها بفعالية. وفي حين أن النفاذ التفضيلي إلى الأسواق قد زاد تعزز في السنوات الأخيرة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان الحصول على الأفضليات التجارية وموثوقيتها، بما في ذلك منح البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا فترات أطول في الإنهاء التدريجي لاستفادتها منها.

107 - ولقد تخلف التمويل المناخي عن المستوى الذي تقتضيه الالتزامات المقطوعة والاحتياجات الفعلية، وهذا اتجاه يجب عكسه. وفي ظل ارتفاع تكاليف الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ، من المهم أن يوفر صندوق الخسائر والأضرار الجديد، الذي فُعل في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر 2023، الأموال الإضافية الكافية في شكل منح في المقام الأول، وأن تُبقي تكاليف المعاملات والمهل في الحدود الدنيا، وأن يبدأ صرف المدفوعات بسرعة. ويُبرز استمرار ارتفاع قيم أقل البلدان نموا التي في طور الخروج من هذه الفئة في مؤشر الضعف الاقتصادي والبيئي وتراجع بعض هذه البلدان أهمية تدابير بناء القدرة على الصمود ونظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

108 - وتتطلب تلبية الاحتياجات التمويلية لبرنامج عمل الدوحة اتخاذ إجراءات فورية في إطار النظام المالي الحالي وإجراء تحول جذري في الهيكل المالي الدولي لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا ولتعزيز الإنصاف والقدرة على الصمود بسبل منها إنشاء شبكة قوية للأمان المالي.

109 - وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد على وجه السرعة مما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، فذلك كان سيولد مبلغا إضافيا يتراوح من 35 بليون دولار إلى 63 بليون دولار في عام 2021 وحده. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تنفذ تدابير مثل زيادة قواعدها الرأسمالية، وإدماج مزية رأس المال الضامن في أطرها للكفاية الرأسمالية، وإصدار ضمانات لرأس المال الهجين والحافظات المالية لإتاحة المزيد من التمويل الميسر الشروط. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعجل بإعادة توجيه 100 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة في المستقبل القريب، وأن تلتزم بإعادة توجيه إضافية لوحدات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لمساعدة أقل البلدان نموا على العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة. ويجب تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الأمين العام على أساس أن تكون الأولوية في الاستفادة منها لأقل البلدان نموا.

110 - ولمواجهة الصعوبات التي تطرحها الديون، يلزم تعزيز العمل على ثلاث أولويات وهي تعزيز منع حدوث أزمة المديونية بطرق منها الإدارة السليمة للديون، والشفافية، ووضع مبادرة محسنة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون تدعّم تعليق سداد الديون وتبادلها وإعادة جدولتها، بما في ذلك آلية واضحة لإشراك الدائنين من القطاع الخاص في هذا الصدد.

111 - ومن شأن تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال أطر حوكمة شفافة وخاضعة للمساءلة، وضمان مساهمة الصناعات الاستخراجية بحصة عادلة في الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب والرسوم والإتاوات أن يساعدا أيضا على زيادة الإيرادات المحلية. ويتعين على وجه الخصوص أن تكفل أقل البلدان نموا التي لديها احتياجات من المعادن الحرجة للانتقال الطاقى العالمي أن يساهم استخراج هذه الاحتياجات في التنمية المستدامة عن طريق تعزيز القيمة المضافة المتأتية منها على الصعيد المحلي وضمان الحصول على حصة عادلة من الإيرادات والأرباح.

112 - ويلزم أن تشارك أقل البلدان نموا مشاركة كاملة في المؤتمرات العالمية المقبلة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، لإسماع صوتها وتوجيه الانتباه إلى التحديات التي تواجهها والحلول الواردة في برنامج عمل الدوحة.

113 - والمنجزات المستهدفة الرئيسية الخمسة لبرنامج عمل الدوحة، وهي مرفق لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وجامعة افتراضية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وآلية للاحتفاظ بمخزونات غذائية، ومركز دولي لدعم الاستثمار، وتدابير للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود، ستتصدى مجتمعةً للتحديات الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نموا ممهدةً الطريق لمستقبل أكثر ازدهارا وإنصافا. ويتعين على جميع الجهات المعنية أن تعمل معا لتحقيق هذه المنجزات المستهدفة بطرق منها توفير الموارد.

114 - ويتبين من تحليل أحدث البيانات الواردة في هذا التقرير أن أقل البلدان نموا ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته. ولا تزال هناك ثغرات في البيانات المتعلقة بالعديد من المؤشرات، مما يجعل الإبلاغ عن بعض الغايات شبه مستحيل. والأشخاص الأكثر عرضة لخطر أن يُتركوا خلف الركب هم أيضا الأكثر تأثرا بالثغرات القائمة في البيانات لأنهم الأكثر عرضة لاحتمالات أن يمثلوا تمثيلا ناقصا في البيانات أو يُغفلوا فيها. كما أن الافتقار إلى بعض البيانات الضرورية لرصد التقدم المحرز يؤدي إلى افتقار صانعي السياسات إلى رؤية واضحة تمام الوضوح. ومن ثم، فالحاجة ماسة إلى الدعم الدولي لتحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات مصنفة موثوقة حسنة التوقيت وعالية الجودة للتمكين من رصد برنامج عمل الدوحة على نحو بناء.